

«إن» - النافية العالية

بناءً على ما وصل إلى النحاة من اختلاف العرب حول إعمال «إن» هذه أو إهمالها فقد اختلفوا على مذاهب:

فذهب الفراء وأكثر أهل البصرة والمغاربة إلى المنع، وعزى ذلك إلى سيبويه. وذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني من البصريين وابن مالك إلى الجواز، وصححه أبو حيان لمشاركتها لما في النفي، ونفي الحال وللسماع^(١).

واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس وهو الصواب^(٢). ونقل ابن مالك الإجازة عنهما، وعلى ذلك أنشد الكسائي قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ (*)
بنصب «إن» للخبر. . ومثله قول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا (**)
ونقلوا: أن ذلك لغة لأهل العالية^(٣).

(٢) المقتضب ٢: ٣٦٢.

(١) الهمع ١: ١٢٤، البحر ٤: ٤٤٤.

(٣) المغني ١: ٢٤، الهمع ١: ١٢٤.

(*) يروى البيت برواية أخرى وهي:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حَزَبِهِ الْمُنَاحِيسِ
وَلَا يَعْلَمُ قَائِلُهُ . وَمَسْتَوِلِيًّا: مِنَ الْاِسْتِئْلَاءِ وَهُوَ التَّسْلُطُ عَلَى الشَّيْءِ .
والمجانين: جمع مجنون وهو الذي ذهب عقله.

والشاهد فيه: إعمال «إن» عمل ليس عند العرب - كما رآه الكسائي - وذلك على التشبيه بليس كما فعل ذلك بـ«ما» واحتج بأنه لا فرق بين أن وما إذ هما لنفي ما في الحال وتقع بعدهما جملة الابتداء كما تقع بعد ليس.

(**) هذا البيت ليس له قائل معين، ومعناه: أن المرء ليس مَيِّتًا بَانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكن إنَّما يكون مَيِّتًا إِذَا بَغِيَ عَلَيْهِ فَيُخَذَلُ عَنِ النَّصْرِ . والشاهد فيه أن المرء مَيِّتًا . . حيث أعمل إن النافية عمل ليس.

وسُمِعَ عنهم أنهم يقولون: **إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ**، وَإِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَكَ. وَسَمِعَ الكسائي أعرابياً يقول: **إِنَّا قَائِمًا**، فَأَنكَرَهَا عَلَيْهِ.

وظن أنها **إِنَّ** المشددة وقعت على قائم قال: فاستثبته فإذا هو يريد: **إِنْ أَنَا قَائِمًا** فترك الهمزة وأدغم على حد: **﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾** [الكهف: ٣٨].

وقرأ سعيد بن جبير: **﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾** [الأعراف: ١٩٤]، بنصب الدال واللام^(١).

وذهب بعض النحويين إلى تخريج هذه القراءة: على أن «**إِنْ**» هي النافية، وقد أعطت عمل ما الحجازية.

فرفعت الاسم ونصبت الخبر، «**فعبادا أمثالكم**» خبر منصوب. قالوا: والمعنى ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم، أي هن حجارة وأصنام وخشب.

وذهب آخرون: إلى رفعها، وعدم القراءة بها، قال أبو جعفر النحاس: وذلك من ثلاث جهات:

إحداها- أنها مخالفة للسواد.

الثانية- أن سيبويه يختار الرفع في خبر **إِنْ** إذا كانت بمعنى ما، فيقول: **إِنْ زِيدَ** منطلق لأن عمل «**ما**» ضعيف وإن بمعناها.

والثالث- أن الكسائي زعم أن «**إِنْ**» لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى «**ما**» إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال عز وجل: **﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾** [الملك: ٢٠] ^(٢).

قال أبو حيان: وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة.

أما كونها مخالفةً للسواد:

فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد.

(١) المغني ١: ٢٤، الهمع ١: ١٢٤، البحر ٤: ٤٤٤.

(٢) النحاس - إعراب القرآن ١: ٢٥٧.

وأما ما حكى عن سيبويه: فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في «إن» وأما ما حكاه عن الكسائي: فالنقل عن الكسائي: أنه حكى أعمالها، وليس بعدها إيجاب. والذى يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن «إن» للنفي ليس بصحيح لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عباداً أمثال عابديها.

وهذا التخريج يدل على نفي ذلك فيؤدي إلى عدم مطابقة أحد الخبرين الآخر، وهو لا يجوز بالنسبة إلى الله تعالى^(١)، وقال آخر: وينبغي -والله أعلم- أن تكون «إن» هذه بمنزلة «ما» فكأنه قال: ما الذي تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل «إن» إعمال «ما» وفيه ضعف؛ لأن «إن» هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص «ما» به فتجري مجرى ليس في العمل ويكون المعنى أن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون فكيف تعبدون ما هو دونكم. فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ، فكيف يثبت في هذه ما نفاه في هذه..

قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون فسامهم عباداً على تشبيهم في خلقتهم بالناس كما قال: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، وكما قال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أي تقوم الصنعة فيه مقام تسيبته^(٢). وهناك من خرجها على أن «إن» هي المخففة من الثقيلة، وأنها نصبت الجزأين، مثل:

إِنَّ حُرَّاسَنَا أَشَدُّ، فقد ثبت أن «إن» المخففة يجوز أعمالها عمل المشددة في غير المضمرة.

وقالوا: إن ذلك أحسن لتوافق القراءتان إثباتاً وخرجها بعضهم على أن المنصوب إنما جاء على إضمار فعل كما قالوا في قوله: يَأَلَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا. وتقديره أقبلت رواجعاً، فكذلك تؤول هذه القراءة على إضمار فعل تقديره: إن الذين تدعون من دون الله تدعون عباداً أمثالكم^(٣).

(٢) المحتسب ١: ٢٧٠.

(١) البحر المحيط ٤: ٤٤٤.

(٣) البحر ٤: ٤٤٤. شرح التصريح ١: ٢٠١.

وقيل: إن «إن» مخففة ونصب عبادةً على أنه حال من الضمير المحذوف العائد من الصلة على الذين، وأمثالكم بالرفع على الخبر أي: إن الذين تدعونهم من دون الله في حال كونهم عبادةً أمثالكم في الخلق وفي الملك فلا يمكن أن يكونوا آلهة^(١).

وأكثرُ هذه التخارج -في نظري- تكلفٌ لا داعيَ له مادام قد ثبت نقل الأئمة على أن ذلك لغة لقوم من العرب معينين.

(١) البحر ٤: ٤٤٥. وأنظر النهر المطبوع على هامش البحر ٤/٤٤٤.